

جمال عبد الرحيم في «الشهد»:

النقابة تتعرض لأشد حملة في تاريخها وقتل الصحافة الورقية مقصود



التركيز الأساسي يجب أن ينصب على إحياء النقابة والمهنة ثم تأتي بعد ذلك الخدمات

المجلس العالي ضرب بقانون النقابة عرض الحائط وخالف النص على ضرورة اجتماع مجلس النقابة شهريا

البيئة التشريعية للنقابة منهاره ونحتاج قانون تداول المعلومات وتفعيل نص الدستور بإلغاء الحبس في قضايا النشر

جمال عبد الرحيم: «بعد أعضاء المجلس أيضا لابد أن يزيد، ففى أول جمعية عمومية للصحة عقدت فى ديسمبر ١٩٤١ كان عددها ١٢٠ صحفيا حضر منها ١١٠ أعضاء لاختيار مجلس من ١٢ عضوا ونقبا، ففى ١٢ و١٣ ونقبا يعقدون على ١٢٠ صحفيا ونقبا العدد يخدم على ١٢ ألف صحفى، لابد من زيادة عدد أعضاء المجلس على أن يضم ٢ من المعاشات ليتعدوا باسمهم، واستحدثت لجان جديدة. الجزئية الأخيرة التي تحدث فيها جمال عبد الرحيم خاصة بالمهنة، فقال «ترك الصحافة الورقية وعمرها أكثر من ٢٠٠ سنة تركوها تنهار بشكل مقصود والسبب عدم وجود هامش حرية، هل يعقل أن يكون مانسبته الصفح موحدا، وليس صحفيا أن ثورة الاتصالات ومواقع التواصل هي السبب، فهناك صحيفة تصدر فى جزر توضع ٣٠٠ ألف نسخة فى دولة تعدادها ٧ ملايين نسمة، وفى ٢٠١٢ سألت الأستاذ محمد حسين هيكل عن مستقبل الصحافة الورقية، فقال «الصحافة الورقية إذا أردت أن تستمر، أن تصل إلى موارد الكاميرا، ومعنى العبارة مفهوم هو البحث فيما وراء الخبر، لابد من الابتكار فى الصحافة الورقية وعدم تركها يموت، هل معقول أن نلغى المساء التي تصدر منذ عام ١٩٥١، إصدار الصحف فى الدستور بالأخطار بينما القانون يتحدث عن الزام من يؤسس صحيفة يومية بـ ٦ ملايين جنيه، هل هذا معقول؟ لابد من الحفاظ على المهنة والنقابة لأن الوضع صعب جدا».

وأوضح جمال عبد الرحيم استياءه من «التقريب بين المرشحين على أساس أن هذا معارض وهذا مرشح الدولة، بينما نحن الدولة نفسها، وهناك فرق بين الدولة والحكومة، لو ركزنا على المهنة ستعمل الخدمات إلينا دون طلب، طالما أن هناك مجلس قوي».

يستفيد منه ٢٦ ألف شخص، بمعنى أن نصيب الفرد ١٠٠٠ جنيه سنويا وهذا رقم هزيل، ولذلك يلغى الأطباء، المتقاعد والخدمات القديمة من خلال المشروع لانحص بأهميتها وحينما يتخطى العضو الأفضى للعمال لابد أن يتقدم لأعضاء المجلس بطلب إعانة، وهذا اللفظ مهين للصحفى، والحل ليس إنشاء مستشفى للصحفيين لأن المستشفى يحتاج حدا أدنى ٥٠٠ مليون جنيه وتشغيله يحتاج ١٠٠ مليون جنيه، فالتقابة التي سحبت منها أرض مدينة الصحفيين فى ٦ أكتوبر مرتين بسبب عدم الدفع، كما لم تسدد غير قسط واحد من قيمة أرض المستشفى البالغة ١٧ مليون، لن تستطيع الحصول على نصف مليار من الدولة لبناء مستشفى، وحتى فى حالة بناها لن تستطيع الاستغناء عن مشروع العلاج بسبب الزملاء الموجوبين فى الأقاليم، وإذا كانت الكيانات الاقتصادية مثل البنوك وغيرها لم تبني مستشفيات ولجأت إلى مشاريع علاج تغطى ١٠٪ من تكلفتها بما فى ذلك صرف الأدوية، فهل يكون بناء مستشفى مفيدا؟ وأوضح الجارحى أن اعتمادنا الكلى على دعم الدولة، وطالما ظل هذا الوضع سيظل تحكم الدولة قاطنا فى مصيرنا وقرارتنا. وختم قائلا: «يجب أيضا تثبيت موعد صرف البدل وهذا يقتضى توفير احتياطي لمدى لدة شهر واحد لدى التقابة».

هشام يونس فى لقاء ساخن مع كتاب ومحبرى «الشهد»:

من يدعون القرب من الدولة يهدرون معناها



النقابة أصبحت سلما لتولى المناصب والقيود شهد جرائم يجب أن يحاسب مرتكبوها

من يدعى أنه مرشح الدولة يبتزنا لكي ينجح وأدعو الجمعية العمومية إلى رفض الميزانية

فى لقاء ساخن استضافت هشام يونس عضو مجلس النقابة والمرشح فى انتخابات التجديد التنصفي التي تجرى ١٧ مارس الجاري، تم اللقاء بحضور عدد من كتاب الصحيفة وعشرات من محرريها.

وبدا هشام يونس بالقول: «سئلت أنا ومجمود كامل لماذا تخوضون الانتخابات؟ وأجبت أنه لم تكن هناك محاصصة فى النقابة وإنما مجموعة أردت من الجميع أن يسيروا فى ركابهم أو أن يتم تشويهم، الوضع باختصار شديد أن الزملاء أصبحوا يترشحون فى النقابة باعتبارها مجرد سلم للحصول على مناصب».

وفتح هشام النار على تساهل لجنة القيد فى النقابة قائلا: «بدون حساسية تجاه مناسف، فإن موضوع القيد ارتكبت فيه جرائم ومخالفات يعرفها الجميع ويجب أن يحاسب مرتكبوها عليها، قدمت مذكريتين مطالبين بتطبيق القانون ورفضتهما أغلبية المجلس، الأولى تطالب بإحالة رئيس تحرير التحقيق لأنه قدم أرفيفا لزوجته منقولا من bbc والعربية نت والجزيرة نت، وأعضاء المجلس الذين يتحدثون عن نقابة قوية وافقوا، ورفض مجموع كامل وجمال عبد الرحيم وعمرى بدر، وأنا هنا أتحدث عن حالات حدثت عندما كنت عضوا بلجنة القيد، وبسبب ضبوطى فى اللجنة أوقفوا عقد لجنة تحت التصريح، فقد كانت لي تجربة معها فى ٢٠١٢ وكنتم أحصل إجازة من الأهرام وأطلب تسليسى أرفيف المتقدمين قبلها بشهر لفرزه كاملا واستخراج المنقول منه وكتابة تقرير عن كل متقدم وحينما يأتي المتقدم نعرف عنه كل شيء، بما ذلك مؤهله وأهله وسنة تخرجه وسنوات عمله، أما الآن فيدخل المتقدم ويتم توزيع الابتسامات والتحيات، ويصبح كل شيء تمام وينصرف، ويقل من تمت التوصية عليه ومن تدخل من أجله أناس، هذا هو الحال القمى.. أناس دخاوا بدون أرفيف وهناك من دفعا أموالا وأرشيف يعرف، فلنا هذا الكلام. هذه اللجنة التي لا يجيد واحد فيها

اللغة الإنجليزية قامت بتأجيل مقدمين من رويترز والأسوشيتد برس والوكالة الفرنسية، وفى اللجنة الأخيرة أجلاوا صحفية تجيد ٣ لغات».

وتناول هشام يونس تقسيم المرشحين بين مؤيديين ومعارضين فقال: «من يقولون أنهم مقربون من الدولة يهدرون معنى الدولة ولا يحترمونها، فقد ظلت لأربع سنوات أحاول دون جدوى الحصول على تقرير الجهاز المركزى للحسابات عن النقابة، وحين رفضت الميزانية فى أول سنة خلال هذه الدورة تسببت فى أن ترفض الميزانية لأول مرة طوال ٨٠ عاما، وقانون النقابة الذى وقعه الرئيس عبدالناصر فى ١٨ سبتمبر عام ١٩٧٠، كان رومانسيا، فالمرشح لم يكن يتصور ارتكاب مخالفات مالية تبرر رفض الميزانية، فلم يضع أى حالة يمكن فيها رفضها، فاصبحت مسألة معنوية وفضحا لمن ارتكبو المخالفات فقط، ومن عمرو بدر ومجمود كامل ومحمد سعد عبد الحفيظ والدكتور الطويل وسهير عمر) لتناقش حول مشاكل الصحافة بما فيها مشاكل المؤسسات والصحف الخاصة، وطلوبا أن نتحدث دون قيود فى حضور أناس من أجهزة بعضها سيادية، وتحثنا عن الأمن القومي، هذه دولة أيضا.. هذه

الدولة العاقلة الرشيدة تعرف كل شيء، واختارت مجموعة أرادت سماع ما لديهم من وجهات نظر حقيقية وليس من يصفق أو يطبل ونحن فى النهاية لا مصلحة لنا فى أن نقول كلاما كاذبا أو نزيفا وعيا».

وأضاف يونس: «لن أقول أنا أستطيع أن أفعل ولكن حاسوبى عما فعلت، فالميزانية التي بها موظفون يحصل بعضهم على ١٠٠ ألف جنيه سنويا غير مرتباتهم، ولا يوفون مجرد حضور وانصراف، فالمرتبات وما فى حكمها سبعة ملايين ونصفا، والمرتبات وحدها ٤ ملايين و٢٠٠ ألف جنيه، نفهم من ذلك أن البيض يحصل على ضعف مرتبه، لأن المكافآت ليست موزعة على مجموعة حاكمة منها الموظفون، وبعض هؤلاء يحصلون على دخول أعلى من رؤساء التحرير، والسبب أن المجلس ليس موجودا، وهناك أعضاء مجلس كان ظهورهم فى النقابة يعتبر حدثا، تحيل أن أحدهم لم يدخل النقابة سوى ٦ مرات خلال العامين الماضيين».

واستطرد قائلا: «النقابة لم تطلب شيئا فى الإسكان ولا فى النقل، ولا يصح أن يقاضوا أحد بزيادة البدل ويردد أنها قد تقطع، معنى ذلك أنه يحصل على رتبة ليست من حقنا، مع أن حقنا أكثر من هذا، وهذا المبلغ الضئيل بالنسبة لزيادات الدخل لا يمد شيئا، فالرئيس نفسه أكد أن من يقل دخله عن ١٠ آلاف جنيه لا يستطيع أن يعيش به، الناس لا يفهمون معنى الدولة ولا يحترمونها ويتحدث عن أنه مرشح الدولة لكي يحصل على المناصب ويقولون هل من مزيدة».

وأشار هشام يونس أن «السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان دعنا ٤ أو ٥ مرات خلال السنة الأخيرة وأنا والأستاذة خالد البليشى وعمرو بدر ومجمود كامل ومحمد سعد عبد الحفيظ والدكتور الطويل وسهير عمر) لتناقش حول مشاكل الصحافة بما فيها مشاكل المؤسسات والصحف الخاصة، وطلوبا أن نتحدث دون قيود فى حضور أناس من أجهزة بعضها سيادية، وتحثنا عن الأمن القومي، هذه دولة أيضا.. هذه

أعدده للنشر: هيباتيا موسى

محمد الجارحى المرشح لعضوية مجلس نقابة الصحفيين الأريعاء الماضى بعشرات من كتاب ومحبرى المشهد، خلال زيارته للصحيفة. ويخطى الجارحى بحماس كبير من الزملاء الذين يدهشهم تصميمه وقدرته على الإنجاز والذى اتضح فى تبنيه لمشروع مستشفى ٢٥ يناير.

وقال الجارحى فى بداية اللقاء إنه «رغم الاختلافات إلا أن بيننا مشتركات يمكن البناء عليها، وهى ضرورة الحفاظ على المهنة، ففى وقت أزمة القانون ٩٣ كان التقيد الأستاذ إبراهيم نافع والسكرتير العام الأستاذ على هاشم محسويان على الدولة، ومع ذلك خاضا معركة ضد القانون انتصارا لرغبة الجمعية العمومية».

وأوضح محمد الجارحى أن مجلس النقابة الحالية بما فيه التقيد كان يمتلك نفوذا سياسيا أكثر من أى مجلس آخر سواء عبر أعضائه فى البرلمان أو فى رئاسات التحرير وكان بإمكانه أن يغير أشياء كثيرة، لكن كانت هناك رغبة فى إسكاننا واشغالتنا بمشاكلنا وتفتيت المهنة مما أدى لانهايار توزيع الصحف، فاصبح حال المهنة لا يخفى على أحد».

وأجابه على تساؤل هل النقابة نقابة خدمات أم دفاع عن الحريات المهنية، قال الجارحى «إن الأصح هو توزيع الأدوار لتقوم

النقابة بالتوظيفين معا، لكن الاختيار الأفضل هو لعضو مجلس يستطيع الدفاع عن المهنة ويكون تفكيره مستقلا، وحينما يكون هناك عضو مجلس قوى يستطيع تقديم خدمات، وكنت أحاول أن أثبت أن موضوع الخدمات ليس قاصرا على أناس لهم علاقة وطيدة بالحكومة أو مدعومين من الدولة، بينما نحن كجمعية عمومية زملائنا يمتلكون من العلاقات بمصادرهم ما يجعلهم قادرين على تقديم الخدمات وكثير من الزملاء يأتون بخدمات وترفض، لأن المسؤولين عن الملف لا يريدون لى شيء أن يهرأ من خلالها».

وتساءل محمد الجارحى: «هل وضع الخدمات الآن مرضيا؟ الحقيقة أنها تقدم بوساطة وبين وأحيانا تكون كرشاوى أو تخالف القانون، الخدمة يجب أن يكون لها نظام يعيث يحصل عليها الصحفى بموجب كارنيه النقابة ودون تدخل من أحد، وليس من خلال

محمد الجارحى فى لقاء بكتاب ومحبرى «الشهد»

الاختيار الأمثل مجلس يستطيع الدفاع عن المهنة

يليق بالنقابة أن يجتمع مجلسها ٦ مرات خلال عامين، وأن يعقد اجتماعان بشارق زمنى بينهما يبلغ ٦ شهور».

وناقش المرشح مسألة استخدام التكنولوجيا لتسهيل العمل النقابى، فقال «لدى اليوم ندخل النقابة لتجد لوحة لإعلانات ورقية، نستطيع عرض ذلك على شاشة أو إرسالها لأرقام الأعضاء أو وضعها على الموقع الإلكتروني للنقابة الذى يملكه تحس أننا فى عام ٢٠٠٦ وليس فى ٢٠٢٢، كل ذلك يحتاج إلى تطوير».

وأضاف محمد الجارحى «ليس هناك مخاطر على النقابة، وميزانيات آخر ٢ سنوات مهتررة وغير منضبطة وبها عوار كبير، ففى النقابة أصول ليست مدرجة فى ميزانية، مثل مركز التدريب الذى تكلف ٥٥ مليون جنيه، وكذلك الاعتماد الكلى للنقابة على الدعم، ميزانية النقابة العام الماضى ٢٧٠ مليون جنيه منها ٢٦ مليون لمشروع العلاج الذى

كما كانت طوال الوقت فقال: «أصبحت ندخل النقابة فتعس بالغربة، لأن القرار لم يعد يتخذ فيها برغبة الجمعية العمومية، فلا

